دولة فلسطين

وزارة المالية

وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي

دليل الممارسات الفضلى
لتطوير التعاون بين المدققين الخارجيين والداخليين

كانون الثاني 2014

وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي
نحو خدمات تدقيق داخلي متقدمة في مؤسساتنا الحكومية
وزارة المالية

تم إعداد هذه الوثيقة من خلال مشروع "المساعدة الفنية لتقوية إدارة المال العام والتدقيق الداخلي في السلطة الفلسطينية (المرحلة الرابعة)" والممول من الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ من شركة إرنست ويونغ

المحتويات

1. المقدمة.....3
2. الأدوار والمسؤوليات.....4
3. الفوائد والمخاطر المحتملة للتعاون.....5
4. بناء تعاون فعّال.....6
5. مجالات التعاون.....7
6. مراحل التنسيق والتعاون.....10

ملحق (أ): قائمة فحص تقييم التعاون بين وحدة التنسيق المركزي وديوان الرقابة المالية والادارية.....12

1. المقدمة

1.1 يوضح هذا الدليل الممارسات الفضلى لتطوير التعاون بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين حيث يعد ديوان الرقابة المالية والإدارية (الديوان) هو الجهاز الاعلى للتدقيق والمسؤول عن تقديم خدمات التدقيق الخارجي لدولة فلسطين.

2.1 يهدف هذا الدليل الى:

- زيادة التعاون بين التدقيق الخارجي والداخلي.
- مساعدة الجهات الرقابية المختصة بالتدقيق للقيام بمهامها بكفاءة وفاعلية.
- المساعدة في تفعيل التنسيق بين الخارجي والداخلي.

3.1 يوفر هذا الدليل المعلومات اللازمة لوحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي (الوحدة) لدعم تطوير واستمرار التعاون العملي والمهني ما بين التدقيق الخارجي ودوائر التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية.

4.1 تقدم المعلومات الواردة في هذا الدليل إرشادات لتحقيق التعاون بين التدقيق الخارجي والداخلي، والإرشادات المذكورة تفيد أيضاً الإدارة العليا في كل دائرة حكومية ولجنة التدقيق وكذلك الأطراف الأخرى المستفيدة من هذا التعاون.

5.1 على الرغم من اختلاف أدوار المدققين الخارجيين والداخليين إلا أن لدى كلا الطرفين مهمة مشتركة في خدمة المجلس التشريعي والحكومة وعامة الناس من خلال التأكد من تطبيق المعايير والأنظمة والممارسات الفضلى لاستخدام الأموال والموارد العامة وتعزيز الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.

6.1 ينبغي على التدقيق الداخلي أن يتواصل مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارات المرتبطة بالتدقيق الداخلي، وخصوصاً المدقق الخارجي، وذلك لضمان التغطية اللازمة للعمليات والأنشطة الواجب تدقيقها ولتلافي ازدواجية الجهود عند تنفيذ الجهات المختلفة لمهامها.

7.1 تم إعداد هذا الدليل بناءً على مجموعة من المعايير والإرشادات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وجمعية المدققين الداخليين، كما يلي:

- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) رقم 1610، إرشادات الرقابة المالية– الاعتبارات الخاصة – استخدام عمل المدققين الداخليين.
- إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة رقم 9150، التنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخليين في القطاع العام.
- معيار الأداء رقم 2050 – التنسيق– الصادر عن جمعية المدققين الداخليين.

2. الأدوار والمسؤوليات

1.2 إن ضمان قيام كافة دوائر التدقيق الداخلي وطاقمها بتطبيق المعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ومدونة السلوك المهني للمدققين الداخلين في الدوائر الحكومية يعتبر أحد مسؤوليات الوحدة.

2.2 يعتبر المعيار 1610 مرجعاً للديوان عند استخدامه لعمل التدقيق الداخلي، حيث أن هذا المعيار قابل للتطبيق على مدققي القطاع العام عند قيامهم بدورهم كمدققين على القوائم المالية، بالإضافة الى قانون الديوان.

إن معيار رقم 1610 يتطلب من المدققين الخارجين، في حال توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الدائرة الحكومية، قيامهم بما يلي:

- تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على عمل المدققين الداخليين، وإلى أي مدى سيتم ذلك.
- في حال تم الاعتماد على عمل المدققين الداخليين فيجب تحديد مدى ملاءمة هذا العمل لخدمة أهداف التدقيق.

لذلك فإن معيار رقم 1610 يتطلب قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الديوان في فلسطين) بتقييم وتوثيق تقييمها لوظيفة التدقيق الداخلي كمصدر لتوفير الضمانات على مدى موثوقية أنظمة الرقابة الداخلية وعدالة القوائم المالية.

3.2 يعتبر تطبيق إرشاد الإنتوساي للحوكمة الجيدة رقم 9150 (التنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخليين في القطاع العام) ضرورياً من أجل تحقيق تنسيق بنّاء وتعاون فعال بين المدققين الخارجيين والداخليين مع مراعاة المسؤوليات والمتطلبات المهنية لكل منهما.

4.2 تعمل الوحدة على دعم وظائف التدقيق الخارجي والداخلي لتتواصل وتتفاعل مع بعضها بآلية تضمن قيام الوظيفتين بتلبية متطلبات المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وجمعية المدققين الداخليين على حدٍ سواء.

5.2 تساعد قائمة فحص تقييم التعاون بين الوحدة والديوان في ملحق (أ) الوحدة على تقييم الوضع الحالي للتعاون ما بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتحديد الفجوات التي يجب أن تعمل على معالجتها لتحسين التواصل والتعاون في وظائف التدقيق.

6.2 تعمل دوائر التدقيق الداخلي على ابلاغ الديوان عن المخالفات المكتشفة خلال تأدية أعمالهم.

7.2 تعتبر دوائر التدقيق الداخلي كغيرها من الادارات العامة في الوزارات والمؤسسات الحكومية خاضعة لرقابة الديوان.

3. الفوائد والمخاطر المحتملة للتعاون

1.3 يحقق التعاون ما بين المدققين الخارجيين والداخليين فوائد عديدة بحيث تعتمد هذه الفوائد والدرجة التي يمكن الحصول عليها على نوع المؤسسة، إلا أن الفوائد المتوقع الحصول عليها بشكل عام تتضمن ما يلي:

- تبادل الأفكار والمعرفة.
- تقوية قدرات التدقيق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بتعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة والمساءلة وتحسين فهم الإدارة العليا في الدائرة الحكومية لأهمية الرقابة الداخلية.
- تدقيق فعّال مبني على فهم واضح للأدوار المختلفة للتدقيق.
- نقاش علمي (مبني على المعلومات) حول المخاطر التي تواجه الدائرة الحكومية مما يساعد في تطبيق أنشطة تدقيق أكثر دقة وفعالية وبالتالي تقديم توصيات أفضل للإدارة.
- تنسيق أفضل لأنشطة التدقيق الخارجي والداخلي مبني على تخطيط التدقيق وتواصل فعّال.
- فهم أفضل من قبل كل فريق تدقيق لنتائج عمل فرق التدقيق الأخرى والذي بدوره قد يؤثر على خطط العمل المستقبلية وبرامج التدقيق.
- الحد من احتمالية الازدواجية في تنفيذ أعمال التدقيق.
- الحد من تعطيل أعمال الدائرة الحكومية الخاضعة للتدقيق.
- تحسين ورفع مستوى تغطية أعمال التدقيق.
- زيادة الفرص للدائرة الحكومية للاستفادة من مهارات أوسع وأكثر مرونة في الجوانب الفنية كتدقيق الأداء وتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

إن هذه الفوائد مجتمعة تحسن فعاليّة أنشطة التدقيق وبالتالي تساعد الإدارة العليا للدائرة الحكومية على توفير خدمات عامة ذات جودة أعلى ومن جانب اخر يحقق المقصود من عمل الديوان في نشر تقارير موضوعية للاطلاع العام (بإعتبار أن الديوان لديه التزام قانوني باتجاه المجلس التشريعي والجمهور).

2.3 يمكن الاستفادة من الطرق التالية لتحقيق تعاون فعّال بين المدققين الخارجيين والداخليين:

- هيكلياً وتنظيمياً:
  - قيام الإدارة العليا للدائرة الحكومية بدعم وتشجيع التعاون بين مجموعتي المدققين.
  - وجود لجنة تدقيق فعّالة تهتم بشكل كبير بالأمور المتعلقة بالتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتشجع وجود التعاون.
  - تحديد فرص التعاون بشكل واضح في خطط المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين، بحيث يتم توثيق هذه الفرص في إجراءات التعاون المتفق عليها.
- سلوكياً:
  - وجود حوار دائم وممنهج بين الأطراف المعنية، وبشكل خاص بين فرق التدقيق الخارجي والداخلي.
  - تبني كلا الفريقين دوراً فعّالاً للبحث عن فرص التعاون المشترك.

3.3 تلازم عملية التعاون مخاطر معينة يجب إدارتها بفعالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- المساس بالسرية والاستقلالية والموضوعية.
- احتمالية وجود تضارب في المصالح.
- استخدام معايير مهنية مختلفة تتعلق بالاستقلالية أو التدقيق.
- إساءة تفسير الاستنتاجات عند استخدام أحد الطرفين عمل الآخر.
- الاختلاف المحتمل في الاستنتاجات والآراء حول موضوع التدقيق.

4. بناء تعاون فعّال

يبنى التعاون الأمثل على الالتزام والاستشارة والفهم المشترك والاتصال والثقة. يعتبر تطبيق هذه المفاهيم الموضحة أدناه أمراً أساسياً لبناء تعاون فعّال وتعزيز العلاقات بين التدقيق الخارجي والداخلي.

- **الالتزام**

- يمتلك المدققون الخارجيون والداخليون الأدوار والمسؤوليات الخاصة بهم؛ إلا أن هذه الأدوار غالباً ما تتداخل، وبالتالي لتحقيق التعاون المطلوب، ينبغي على التدقيق الخارجي والداخلي الالتزام بتطوير وتنسيق خدمات تدقيق فعالة، وذلك من خلال وجود تعاون بنّاء وإرادة لدى الطرفين بإبداء المرونة والتنسيق في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك.
- يكون التعاون ناجح عندما يتحمل كلا الطرفين مسؤولية دعم وتعزيز التعاون فيما بينهم وعندما يكون لديهم الاستعداد للتغيير بهف انجاح هذه العملية.

- **الاستشارة والفهم المشترك**

- يعتبر وجود مشاورات منتظمة بين فريقي التدقيق الخارجي والداخلي أساساً لتحديد فرص التعاون المثمر وكيفية تحقيقه.
- يتم التشاور بين المدققين الخارجيين والداخليين حول قضايا معينة أو الملاحظات الناتجة عن التدقيق.
- يجب أن يفهم المدققون أهداف ونطاق عمل وطرق وأساليب ومصطلحات عمل كل منهم للآخر لتسهيل اعتماد أحدهم على عمل الآخر لذلك قد يكون مفيداً للمدققين الخارجيين والداخليين استخدام أساليب وطرق عمل ومصطلحات متشابهة لتسهيل التعاون الفعال.
- إن الاستشارة الدائمة ما بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين توفر أساساً لتحديد فرص وآلية للتعاون تضمن تحقيق الأهداف المنشودة، حتى في الحالات التي لا يتم فيها التعاون والعمل المشترك في أمور معينة فقد يرغب الطرفين في استشارة بعضهم البعض في جوانب أو ملاحظات معينة ناتجة عن عملية التدقيق.
- بينما يقوم المدققون الخارجيون والداخليون بالتشاور بشكل مباشر فيما بينهم، قد تقوم إدارة الدائرة الحكومية بدور فعّال لتسهيل وتطوير هذا التعاون وفي الوضع المثالي يجب أن تقوم لجنة التدقيق بهذا الدور، حيث من واجبها متابعة أنشطة التدقيق الداخلي وبالتالي عليها أن تكون الجهة المسؤولة عن تطوير التعاون ما بين المدققين.

- **التواصل**

  - تعتبر عملية التواصل عملية ذات اتجاهين بحيث يعتبر وجود تنسيق وتواصل منتظم ومفتوح بين المدققين الخارجيين والداخليين عاملاً أساسياً لضمان نجاح هذا التعاون.
  - يترتب على المدققين إنشاء تفاهم مشترك حول ترتيبات هذا التواصل وطبيعته وتتضمن الاتصالات الرسمية اجتماعات منتظمة لبحث الخطط المستقبلية وتحديد فرص وآفاق التعاون وتجنب تزامن الأعمال في آن واحد والاتفاق على طرق التواصل والتنسيق وغير ذلك.
  - يجب أن يكون هناك رغبة في التواصل حتى لو بشكل غير رسمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك.
  - يجب أن يتم الاتفاق على أية إجراءات لتعزيز التعاون والتنسيق بين الطرفين وتوثيقها واعتمادها من قبل لجنة التدقيق.
  - تشير تقارير الديوان الى نتائج عمليات التواصل في مراحل أعمال التخطيط والتنفيذ مع دوائر التدقيق الداخلي.

- **الثقة**

  - إن وجود ثقة بين فريقي التدقيق يعتبر أمراً ضرورياً لتنفيذ مهام التدقيق الخارجي والداخلي ضمن المعايير المهنية ذات العلاقة.
  - يقوم المدقق الخارجي بالاستفادة من نتائج أعمال التدقيق الداخلي وقد يضطر المدقق الخارجي من التحقق من المعايير التي تحكم عمل التدقيق الداخلي كما تتطلب معايير التدقيق الخارجي.
  - من الضروري أن يتم التعاون بين فريقي التدقيق بمهنية ونزاهة وسرية وشفافية تامة.

5. مجالات التعاون

قد تتضمن مجالات التنسيق والتعاون بين المدققين الخارجيين والداخليين ما يلي:

1.5 الرقابة الداخلية:

إن الهدف الرئيسي لعمل التدقيق الداخلي كما تم تعريفه في دليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية هو قياس وتقييم مدى فعاليّة أنظمة الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، على المدققين الخارجيين عمل تقييم مبدئي لمدى كفاية النظام المحاسبي والبيئة الرقابية كجزء أساسي لتصميم إجراءات التدقيق.

لذلك فإنه من الضروري التشاور بين المدقق الخارجي والداخلي فيما يتعلق بالرقابة الداخلية؛ حيث أنه عندما يقوم التدقيق الداخلي بتوفير ضمان عن مدى كفاية وملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية فإن ذلك يساعد التدقيق الخارجي في تحديد نطاق وحجم إجراءات التدقيق التي سينفذها.

2.5 الحوكمة:

يجب على دائرة التدقيق الداخلي تقييم أنشطة الحوكمة في الدائرة الحكومية، واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها، بما يكفل تحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في الدائرة الحكومية.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى الدائرة الحكومية ككل.
- إبلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة للدائرة الحكومية.

يجب على التدقيق الخارجي أن يأخذ بالاعتبار، عند مراجعة أو تدقيق القوائم المالية، تقييم عمليات الحوكمة في الدائرة الحكومية من قبل التدقيق الداخلي.

3.5 إعداد التقارير والقوائم المالية:

يمكن أن يستفيد التدقيق الخارجي من أنشطة عمل التدقيق الداخلي عند تدقيق القوائم المالية وذلك من خلال الاستفادة من ملاحظات التدقيق الداخلي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية وخصوصاً تلك المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة، وكذلك الاستفادة من أي برنامج فحص ذو أهمية وذو علاقة تم تطبيقه من قبل المدققين الداخليين.

4.5 الامتثال للقوانين والأنظمة:

يقوم المدققون الداخليون بشكل دوري بتقييم أنظمة الرقابة المتعلقة بالامتثال للقوانين والأنظمة كجزء أساسي من أنشطة التدقيق الداخلي، ويقوم مدير التدقيق بإبداء ملاحظاته حول مدى الامتثال للقوانين والأنظمة في الدائرة الحكومية وذلك في تقارير التدقيق الداخلي التي يقوم بإصدارها. وهنا أيضاً يمكن للتدقيق الخارجي الاعتماد على عمل التدقيق الداخلي لتقييم ما إذا تم تنفيذ الأنشطة والعمل وفقاً لأهداف وقوانين وأنظمة الدائرة الحكومية.

5.5 تدقيق الأداء:

يهدف التدقيق الداخلي إلى تقديم تقييم مستقل لنواحي الأداء في الدائرة الحكومية ولتنفيذ ذلك يقوم المدقق بالحصول على بيانات محددة تساعده في فهم أعمال الدائرة الحكومية، مثل تقارير الأداء المختلفة، ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها الإدارة لمراقبة كفاية وفعالية العملية، كما أن تدقيق الأداء يعد مهماً للحكم على أداء الدائرة الحكومية ومساءلتها حول استخدامات الموارد المتاحة، والنتائج المتحققة مقارنة بالأهداف بما يساعد على تحديد المشاكل أو جوانب القصور في الأداء ومواطن التحسينات الممكنة. لذا يجب فحص النتائج جيداً لتحديد أية مواطن ضعف بحاجة لاتخاذ إجراءات تصحيحية بحقها، وهنا يمكن للتدقيق الخارجي أن يستفيد من توصيات التدقيق الداخلي للإدارة لتحسين الأداء التشغيلي للدائرة الحكومية.

6.5 إدارة المخاطر:

يقوم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات إدارة المخاطر في الدوائر الحكومية، ويساهم في تحسينها وذلك من خلال إصدار حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن:

- أهداف الدائرة الحكومية تدعم رسالتها وتتوافق معها.
- المخاطر المهمة يتم تحديدها وتقييمها.
- الاستجابات المناسبة تجاه المخاطر يتم اختيارها بما يحقق التوافق بين المخاطر ومدى استعداد الدائرة الحكومية لتقبل المخاطر.
- المعلومات المتعلقة بالمخاطر يتم الحصول عليها وتبليغها في الوقت المناسب إلى مختلف الجهات المعنية في الدائرة الحكومية بما يمكن الموظفين، والإدارة العليا، والوزير من القيام بمسؤولياتهم.

وعلى ضوء نتائج تقييم المخاطر، يقوم التدقيق الداخلي بتقييم مدى تعرض الدائرة الحكومية للمخاطر في مختلف نواحي الحوكمة والأنشطة التشغيلية ونظم المعلومات وموثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وسلامتها وفاعلية العمليات والبرامج في الدائرة الحكومية وكفاءتها وحماية الأصول والتقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات والعقود.

وهنا أيضاً يمكن للتدقيق الخارجي الاعتماد على عمل التدقيق الداخلي لتقييم مدى كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر في الدوائر الحكومية بما يحقق أهدافها.

7.5 الاحتيال والفساد:

يوجد اهتمام مشترك بين المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين في اكتشاف الاحتيال ومنع حدوثه، إلا أن التدقيق الداخلي لديه الدور الأكبر في هذا الشأن مقارنة بالتدقيق الخارجي. لقد تم تحديد دور التدقيق الداخلي فيما يخص اكتشاف الاحتيال ومنع حدوثه في المعايير المهنية لممارسة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية نتيجة اختصاصه ومعرفته بأنشطة وعمليات الدائرة الحكومية، بينما يتمثل دور التدقيق الخارجي بتقييم وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية نتيجة لوجود الاحتيال.

على المدققين الخارجيين الأخذ بالاعتبار عمل التدقيق الداخلي عند تقييم مخاطر وجود الاحتيال في سياق التدقيق على القوائم المالية.

8.5 تطوير برامج الفحص:

إن التعاون في مجال المعلومات والخبرات بين التدقيق الداخلي والخارجي يساهم في تحسين برامج الفحص المطبقة والمستقبلية، ويمكن أيضاً أن توجد بعض الفرص التي يمكن من خلالها تطبيق بعض برامج فحص مشتركة تخدم أهداف التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على حدٍ سواء.

على سبيل المثال قد يتطلب فحص البرامج المحوسبة تكلفة عالية من حيث إعداد وتنفيذ برامج الفحص فحيثما وجد تداخل في خطط التدقيق يمكن من خلال التعاون والتنسيق إيجاد طرق بتكلفة منخفضة تساعد على تلبية احتياجات كلا الطرفين لذلك فإنه من المفيد أن يكون هناك تعاون عند تصميم بعض إجراءات التدقيق على الأنظمة المحوسبة.

9.5 توثيق العمليات والإجراءات الرقابية في الدوائر الحكومية:

يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف مهمات التدقيق الداخلي وذلك من خلال اتباع دليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي، حيث يتم توثيق العمليات الأساسية والرئيسية والإجراءات الرقابية داخل العمليات في الدائرة الحكومية، ويمكن للتدقيق الخارجي الاعتماد على فهم التدقيق الداخلي للعمليات والإجراءات الرقابية وذلك لتقليل الازدواجية غير الضرورية لأعمال التدقيق، وتقليل العبء والإرباك لدى الدائرة الحكومية ولفحص مدى توافق الفهم المتوفر لدى التدقيق الخارجي والداخلي.

6. مراحل التنسيق والتعاون

يمكن أن يتم التعاون في جميع مراحل عملية التدقيق الموضحة في منهجية التدقيق ودليل سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي، كما يلي:

1.6 تقييم المخاطر:

من الممكن التعاون في مجال المعلومات والخبرات بين التدقيق الخارجي والداخلي في الكثير من الخطوات المتعلقة بمرحلة تقييم المخاطر، مثل التعاون في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الدائرة الحكومية بما يخدم أهداف كل طرف، ومن الممكن للطرفين أن يقوما بالتأكد من أن الذي قام بتنفيذ العمل كان مستقلاً عن الدائرة الحكومية الخاضعة للتدقيق وكان موضوعياً في تنفيذ العمل.

2.6 التخطيط:

يتم التعاون في مجال المعلومات والخبرات بما يساهم في تحسين خطط التدقيق بين التدقيق الخارجي والداخلي من خلال التعاون في إعداد خطط التدقيق بما يخدم نطاق عمل وأهداف كل طرف من الأطراف.

3.6 التنفيذ:

يساهم التعاون الفعال في تنفيذ عمليات تدقيق أكثر كفاءة وفاعلية ترتكز على فهم واضح لأدوار كل جهة وعلى اعتماد كل طرف من الأطراف لعمل الطرف الآخر.

ويمكن استخدام عمل المدقق الداخلي للحصول على جزء من الأدلة الضرورية لتحقيق أهداف التدقيق الخارجي وذلك من خلال تقييم ما يلي:

- ما إذا كان العمل قد نفذ من قبل أشخاص لديهم المهارات والخبرات المناسبة.
- ما إذا كان العمل قد تم الإشراف عليه ومراجعته وتوثيقه بشكل ملائم.
- ملائمة أساليب العمل المستخدمة من قبل المدقق الداخلي.
- ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة كافية وملائمة لاستخلاص استنتاجات معقولة.

- ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مناسبة وأن أية تقارير تم إعدادها منسجمة مع نتائج العمل المنجز.
- ما إذا كانت النتائج وردت في تقرير التدقيق الداخلي قد تمت معالجتها بشكل مناسب من قبل الدائرة الحكومية الخاضعة للتدقيق.

ومن الممكن، إذا ما كان مناسباً أن يقوم التدقيق الخارجي بتنفيذ تدقيق إضافي للحصول على هذا التأكيد لذلك يجب أن يتم توثيق تقييم قرار استخدام عمل المدققين الداخليين كدليل لدعم إجراءات التدقيق الخارجي واستنتاجاته ونتائجه.

4.6 النتائج والتقارير:

عندما يعزز عمل المدققين الداخليين النتائج التي تم الحصول عليها أو الاستنتاجات التي تم الوصول إليها من قبل المدققين الخارجيين، عندها يجوز للمدقق الخارجي أن يستخدم العمل المنفذ من قبل التدقيق الداخلي، إلا أن ذلك لا يعفي المدقق الخارجي من الحصول على دليل كافٍ ومناسب للوصول إلى استنتاج يستند إلى أهدافه ولكنه قد يخفض من نطاق عمل المدقق الخارجي.

عندما يكون هناك اختلاف بين النتائج أو الاستنتاجات الناشئة عن عملية التدقيق وتلك الواردة في تقرير التدقيق الداخلي فعلى التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي، أن يقوما بالآتي:

- التحقيق في سبب الاختلاف.
- إعادة النظر وتحديد ما إذا كان تحليل وتفسير أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها كان كافياً ومعقولاً.

5.6 تدقيق المتابعة:

كجزء من عملية التدقيق التي ينفذها التدقيق الخارجي يجب القيام بمتابعة وتنفيذ وإنجاز توصياته، لذلك يجوز أن يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ وإنجاز هذه التوصيات كوسيلة للتعاون بينهما. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يقوم التدقيق الخارجي بمتابعة تنفيذ وإنجاز توصيات التدقيق الداخلي ذات الصلة بأعمال ونطاق التدقيق الخارجي، ويتم ذلك من خلال التعاون والتفاهم بينهما.

ملحق (أ): قائمة فحص تقييم التعاون بين وحدة التنسيق المركزي وديوان الرقابة المالية والادارية

تشجيع التعاون من خلال لجنة التدقيق	نعم / لا
هل تقوم لجنة التدقيق بالتشجيع على وجود تعاون فعال بين الديوان والوحدة ودوائر التدقيق الداخلي؟	
هل يحضر التدقيق الداخلي أو الوحدة اجتماعات لجنة التدقيق؟	
هل يحضر الديوان اجتماعات لجنة التدقيق؟	
هل تقدم لجنة التدقيق اقتراحات حول فرص وآفاق جديدة للتعاون؟	
الثقة المهنية	**نعم / لا**
هل تم تنفيذ مراجعة جودة أعمال التدقيق الداخلي سواءً من خلال طرف ثالث (طرف مستقل) أو من قبل الديوان؟	
هل قدم الديوان تغذيةً راجعة مناسبة حول نتائج مراجعة الجودة ومدى تأثيرها على فرص وآفاق التعاون؟	
في حال توصل التقييم إلى نتيجة بأنه لا يمكن الاعتماد على التدقيق الداخلي، هل قام الديوان باقتراح توصيات من أجل التحسين، وهل تم وضع خطة عمل مستقبلية لإنجاز هذه التحسينات؟	
هل قامت الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار الحاجة لمراجعة طبيعة خدمات التدقيق الداخلي على ضوء نتائج مراجعة ضمان الجودة؟	
الاعتماد على التدقيق الداخلي	**نعم / لا**
هل تم الأخذ بعين الاعتبار خطط التدقيق الداخلي عند إعداد خطة الديوان تجنباً للتعارض الزمني في تنفيذ المهام؟	
هل يناقش الديوان نتائج تقييمه لعمل التدقيق الداخلي الذي يتم الاعتماد عليه في اعداد خطة التدقيق؟	
التعاون والتشاور	**نعم / لا**
هل يجتمع الديوان والوحدة و بشكل منتظم لتقديم تغذية راجعة ومناقشة القضايا العالقة والعمل على حلها؟	
هل يرفع الديوان والوحدة تقارير إلى لجنة التدقيق حول ترتيبات الاتصالات الروتينية ونتائج التعاون السابق وخطط التعاون المستقبلي؟	
هل يوجد دليل ممارسات فضلى موثق ومعتمد للتعاون بين الديوان والوحدة؟	
هل تم تحديد كافة فرص التعاون المحتملة بين الفريقين؟	
هل تتأكد الوحدة والديوان من وجود تنسيق كافٍ لتدقيق مهمات التدقيق الخارجي والداخلي؟	
هل يوجد أي مشاكل محتملة قد تعيق التعاون بين الديوان والوحدة؟	
إذا كانت الإجابة بنعم على السؤال السابق، فهل تمت الموافقة على إعداد خطة عمل مشتركة لحل هذه القضايا؟	
هل تمت دراسة امكانية إيجاد تدريب مشترك فيما بين الديوان والوحدة يتم من خلاله طرح منهجياتهما؟	
هل قام الديوان والوحدة بالتخطيط والتنسيق لعقد ورش عمل لتبادل المهارات بين الطرفين؟	
هل يتم التشاور بين الديوان والوحدة حول توقيت العمل المشترك بين الطرفين؟	
التواصل	**نعم / لا**
هل تتواصل الوحدة بالنيابة عن التدقيق الداخلي مع الديوان حول الأمور المشتركة؟	
هل تم التحديد في إجراءات الوحدة ضرورة تزويد الديوان بنسخ عن تقارير التدقيق الداخلي إلى الديوان؟	
هل يقوم الديوان بإيصال نتائج التدقيق التي يتوصل إليها إلى كل من الوحدة وإدارة دوائر التدقيق الداخلي في الدائرة الحكومية؟	